مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

# دور البرلمان الإنكليزي زمن آل تيودور

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/٤/١٥
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٥/١٨

**م.م. عبد المحسن عبد الأمير إبراهيم العكَله(*)**

له. كان الملك يستدعي من يرغب في تقديم المشورة لـه، ولم يكن مـن المضمون أن الشـخص الذي يتم اسـتدعاؤه في إحدى المناسـبات سـيتم اسـتدعاؤه بالضرورة إلى المناسـبة التالية كان هناك مكان تجمع للحكماء والأسـاقفة ورؤسـاء الدير من قبل الملوك السكسـونيين قبـل الغـزو النورمانـدي مهمتهـم تقديم المشـورة للملك، اما بعـد الغزو النورماندي فأصبحت اماكنهم اشبه بالمحاكم يجتمع فيه هؤلاء مرتـين على الأقـل سـنويًا في كل مقاطعـة وتألفت هـذهِ المجموعات مـن كاهن وأربعـة رجال ممثلين من الريف والمدنٍ وفي بداية العصور الوسـطى كان للمـلوك إنجلترا مجلـس، ولكـن ليس مجلسًـا خاصًا بالمعنى الذي ضهر زمن آل تيودوري.

الكلمات المفتاحية: البرلمان، الملك، تيودور.

## مقدمة

في أيام الممالك السكسـونية المبكرة، نجد أداتين للحكومة، وشـكلين للاجتماع، ولـكل منهما أهمية بـارزة لأي شـخص مهتـم بأعمال الحكومـة. تعود أصول مجلس الملكـة الخاص الإنجليزي إلى محكمة الملك، والذي كان له الدور المهم في الاستشـارات واتخاذ القرار ولتسليط الضوء أكثر لابد من دراسة المجلس الخاص بالملكة البذرة الاولى للبرلمان

نشأ البرلمان الإنجليزي وتطور على مر القرون، وتطـور تدريجيًا إلى برلمـان المملكة المتحـدة المكون من مجلسـين، وهـو تجمع من «الحكـماء» يتألف من الأسـاقفة والإيرلـز الذين قدموا المشـورة للملك. مـع تطـور هـذهِ المجالـس الاستشـارية في عهـد الملـوك النورمانديين ظلت طبيعتها متخصصة بهذا الامـر، وكانـت المجالـس مكونـة من شـخصيات مؤثـرة، اجتمعت معًا لتقديم المشـورة للملك. إلى جانب الشـخصيات الدينية – التي ضمت رؤسـاء الأساقفة والأساقفة ورؤسـاء الأديرة – كان هناك رجـال أعمال اسـتولوا عـلى أراضيهم مبـاشرة من الملك مقابـل الخدمات الإقطاعية التـي يدينون بها

(*) جامعة كربلاء / مركز الدراسات الإستراتيجية.
abdulmohsin.a@uokerbala.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

## المبحث الأول

## البدايات الاولى البرلمان الإنكليزي

### أولاً: الدور الناشئ للبرلمان

في هذا الشأن، كان على الرجال من المقاطعات تقديم المشورة للملك، وفي الواقع كان على الملك الموافقة على مقترحاتهم. وقد أدى قدوم هؤلاء الممثلين إلى ديوان الملك إلى إدخال مبدأ جديد بل المبدأ الحيوي ـ إلى الحكومة المركزية، اذ كان الملوك الساكسونيون والنورمانديون يستعينون بهم على نطاق واسع لتقديم المشورة، ففي القرن الثالث عشر الميلادي كان الملك يدعوهم لمساعدته على البلاد بشكل عام، ولم يكن للملك أي معرفة سابقة بآرائهم وحتى بأسمائهم، لكن يمكن اعتبار هذهِ المرحلة هي الوهلة الاولى للديمقراطية وهذهِ هي المرحلة الحيوية في نشأة برلمان تمثيلي لأبناء الشعب[١].

وكانت الالية تتم عن طريق استدعاء ممثلي المقاطعة والمدن، والذي أصبح بعد عام ١٣٢٧ ثابتًا. وبعبارة أخرى، وصلت المجتمعات المحلية في المقاطعات إلى ديوان الملك وستمرت من عام (١١٩٠حتى ١٢٥٦) وخلال هذهِ الفترة صدرت أوامر للمقاطعات بإرسال ممثلين إلى بلاط الملك، وقد تم ذلك في مناسبات مختلفة لأغراض مختلفة[٢]. في عام ١٢٦٤ تم استدعاء ممثلي المقاطعات، المعروفين باسم فرسان المقاطعة للتداول في شؤون المملكة. ثم اجتمعوا مرة أخرى في يناير ١٢٦٥ ولكن هذهِ المرة مع الأساقفة وتم استدعاؤهم أيضا للمشاركة في المناقشات مع الملك عن دستور جديد للبلاد في قاعة وستمنستر وغالبًا ما يجتمع هؤلاء في الهواء الطلق لمناقشة الامور الخاصة بالبلاد وقد تتألف من ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص، وكانت من يدير هذهِ الجلسات هيئة تمثيلية من داخل المجلس الذي تالف القضاة في المحكمة وكبار ملاك الاراضي[٣].

وفي عام ١٢٩٥، كان البرلمان يتألف من الملك ومجلسين، كما هو الحال الآن، مع عدد من الغرف الخارجية. واجتماعاتهم كانت بشكل منفصل، وفي بعض الأحيان تجتمع معًا للوقوف في حضور المحكمة هذا النوع من تنظيم البرلمان يشبه إلى حد كبير ما نراه في الوقت الحاضر، عندما تكون الملكة على عرشها محاطة بأعضاء بلاطها[٤].

وبسرعة كبيرة، في العصور الوسطى، بدأ هذا النوع غير المتبلور إلى حد ما من البرلمان يتغير، من أجل إدارة الأعمال اليومية، بدأت العملية منذ عام ١٣٣٢، عندما بدأت المجموعتان المنفصلتان، الفرسان الذين يمثلون المقاطعات والبرجوازية من المدن، في الاجتماع معًا واصبحت هاتان المجموعتان بمجلس واحد[٥].

وفي نفس العام (١٣٣٢) شكلوا كيانًا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

واحـدًا، تبعـت المراحـل التاليـة بسرعـة في عـام ١٣٦٣اذ حصلـوا لأول مـرة عـلى كاتـب خـاص بهـم كمجموعه واحدة عملوا على تأسـيس قوانين من اجل حـل الازمات في البلاد كقانون الضرائب الـذي عالج المشـاكل الضريبيـة[٦] وفي عام ١٣٧٧ ظهر في السجلات أول رئيس لهم، أي الذي تحدث نيابة عن المجلس الذي تطور ليصبح مجلس العموم والمهتـم بمناقشـة التشريعـات الخاصـة بالضرائب واهم المسـائل التـي تتعلق بالحكومـة[٧]، وبحلول عـام ١٤٢٥، أصبح كل قانون عـادي غير ضريبي بحاجة أيضًا إلى موافقة مجلس العموم، اسـتنادًا إلى عريضـة أو مشروع قانون مقـدم في مجلس العموم، أو تم التعامل معه وقبوله من قبل مجلس العموم[٨]. وهكذا، خلال الفترة الأولى من تاريخ البرلمان، من عـام ١٢٦٥ إلى عـام ١٤٢٥، ظهر مجلـس العموم إلى الوجـود واكتسـب السـلطة الشرعيـة، وبوفـاة هنـري الخامـس عـام ١٤٢٢، لم يكـن مـن الممكن أن يكـون هناك قانون ولا ضريبـة دون امرارها إلى سـلطة البرلمان، وداخل البرلمان دون موافقة مجلس العموم[٩].

وفي نهايـة القرن الرابع عشر جـرت تطـورات تاريخيـة، وأحـداث سياسـية واجتماعيـة خاصـة بالشـعب الإنجليزي وحكامـه اذ تغييرات مهمة في اعضـاء البرلـمان ففـي الأصـل كان لـوردات البرلمان مرشحين من قبل الملك كأعضاء في البرلمان ولـه الحق في اسـتدعائهم إلى البرلـمان بموجب أمر قضائـي خلال عام واحد، ولا يتم اسـتدعاؤهم في العام التالي وعندما أنشـأ التاج تكريم لأول باروني (جون بوشـامب) اذ اعطي حق مقعـد في البرلمان، وكان التكريـم ينتقـل إلى الورثة الذكـور. وبعبارة أخـرى، كان اللـوردات يأخـذون هـذهِ الخاصيـة الوراثية فيما بعد ليصبحوا السمة الأكثر وضوحًا في مجلس الشيوخ ومن المؤكد أنه بحلول عام ١٤٢٥، لم يكـن لدى انكلـترا مجلس نواب تمثيلي فحسـب، بـل أصبـح لديهم أيضًـا مجلس أعلى وراثـي متمثل باللوردات[١٠].

ظهـر مصطلـح «النظير» في القـرن الرابع عشر وأطلـق الاسـم عـلى أحد أعضـاء مجلس الشـيوخ الناشـئ في البرلمان تكمن أصولها في فكرة أن النبيل المتهـم يجـب أن يحاكـم من قبـل نظرائـه أو «أقرانه « وليـس في المحاكـم وأن المصطلـح كان تسـمية مناسـبة لأعضـاء المجلس الأعـلى في البرلمـان[١١]. ويشير الكاتب الإنكليزي (برومهيد) إلى أن مجلس النـواب كان يكتسـب هويـة وإجـراءات واضحة خاصـة بـه، وكان يطـور اهتمامًـا بالشـؤون الماليـة للبـلاد تم الاعتراف رسـميًا بالمـداولات المنفصلة بـين المجلسـين مـن الناحيـة التشريعيـة في فـترة تيـودور. بعـد وقت قصـير من تولي هنري السـابع (١٤٨٥-١٥٠٩) العـرش في عـام ١٤٨٥، حكم القضـاة بـضرورة موافقـة المجلسـين لكـي يصبح أي مقـترح قانون أو مشروع قانونًـا وخلال القرن السـادس عشر، ترأس رئيس وزراء الملك، اللورد

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

المستشـار، مجلـس اللـوردات وعمل كوسـيط بين المجلـس والملـك وتم تكريـس تفوق المستشـار في مجلس اللوردات[١٢].

خـلال فـترة تيـودور (١٤٨٥-١٦٠٣) تـم إجراء تغيـيرات أيضًا على تكوين مجلس اللوردات بعـد انفصـال هنـري الثامـن عـن الكاثوليكيـة الرومانيـة وحـل الأديـرة بـين عامـي ١٥٣٦ و ١٥٤٠ تمت إزالة رؤسـاء الأديـرة بموافقة من قبل مجلس النواب، وترك الأسـاقفة ورؤساء الأساقفة باعتبارهم اللـوردات الروحيين ونتيجة لذلك، تم تخفيـض عـدد اللـوردات الروحيـين إلى ٢٦عضو وتم تأسـيس اللوردات الزمنيين كأغلبية لأول مرة ارتفع عـدد اللوردات الزمنيـين تدريجيًا من ٢٨ في عـام ١٤٨٥، إلى حـوالي ٦٠ بحلـول نهايـة القـرن السادس عشر[١٣].

### البرلمان زمن لانكاستر[١٤]

كان أعضـاء المجالـس المختـارون يجتمعـون لأغـراض تنفيذيـة تحـت سـتار مؤسـسي، وكانت التجسـيديات المختلفة لهـذا المظهر تتمتع بدرجات متفاوتة من الاسـتقلالية، لأن الملك لم يكن حاضرا دائما. على الرغم من ندرة السـجلات ذات الصلة، يمكننا أن نقول أنه في عهد هنري السادس، تغيرت نسـبة الأقطاب العلمانيين إلى الأساقفة والمسؤولين بشـكل كبـير عـبر المظاهـر التنفيذيـة المتقطعـة للمجلس المسـتمر، مما يعكس التقلبات السياسـية كما تقلب عـدد أعضاء المجلس الحاضرين بشـكل كبير أيضًا، على الرغم من انخفاض اعداد المجلس عـام ١٤٣٧ونادرًا مـا ارتفع فـوق (اثني عشر) في ١٤٤٣-١٤٤٦ المجلـس، البقـاء في الجلسـة لعدة أيـام متتالية، أو حتى أيام متتالية تقريبًا، لأن أولئك الذين كانـوا إما أقطابًا أو أسـاقفة كانوا بحاجة إلى التواجـد في مكان آخر من أجل الاعتناء بشـؤونهم الخاصـة. ليس هناك شـك في أن مجلس لانكاسـتر كان كبـيرًا في مجملـه، وصغـيرًا في تجمعاتـه، وغـير مستقر[١٥].

## المبحث الثاني

## البرلمان الإنكليزي زمن آل تيودور

### فترة استقرار البرلمان زمن آل تيودور

اعتمـد آل تيودور في مرحلة مـا بعد الإصلاح عـلى البرلـمان لإضفـاء الشرعيـة عـلى سياسـاتهم وهكـذا، عملـوا عـلى تعزيـز السـلطة الشرعيـة للبرلـمان. عـلى وجـه التحديـد، فقد اعتمـد حكم تيـودور في مرحلة مـا بعد الإصلاح عـلى الشرعية التي توفرها القوانين الصادرة عن البرلمان (العنصر القانـوني للقانـون العـام)، والتي جمعت بـين مبدأ شرعيـة الملكيـة الوراثيـة ومبـادئ سـيادة القانون وبوصـول أول ملـك تيـودور هنـري السـابع[١٦] (١٤٨٥-١٥٠٩)إلى حكـم انكلـترا قـام بإصلاح مجلـس الملكة الخـاص وأعتبرها أداة لسـلطة التاج

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

وكان يحضره بانتظام لدرجة أنه أصبح متردداً في الاجتماع في غيابه كما تم استحداث منصب «رئيس المجلس للبلاد واستحداث ايضا مجلس لويلز مع مرور الوقت، بدأت الوظائف المختلفة تظهر كأمين الخزانة والمحاكم القانونية، ومحكمة السفارة، ومجلس اللوردات، ومجلس الملكة الخاص[١٧].

انبثقت غرفة النجوم (المحكمة الاستثنائية) عن مجلس الملكة الخاص في أواخر القرن الخامس عشر واعتبر العيش داخل البرلمان يعني في الواقع العيش على اتصال وثيق بالسياسة وادارة البلاد أصبح كاتب المجلس الملكي الخاص يشغل منصبًا أكثر تحديدًا ففي عام ١٥٤٠ تم منحه الوصاية على ختم مجلس الملكة الخاص الذي تم إنشاؤه وفي عام ١٥٥٥ كان هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة يختص فيها المجلس[١٨].

الأوامر القانونية: وهي تنطوي على ممارسة الصلاحيات المفوضة من قبل الملك للمجلس للأخير حق قبول القوانين أو رفضها ومن امثلتها أوامر نقل المسؤوليات بين الدوائر الحكومية.

أوامر التمييز: تتم هذهِ الأوامر بموجب التخويل الذي منح للمجلس واغلبها خاص بالولايات التابعة لإنكلترا واعطي المجلس الحق في تميز القرارات التي اتخذت سابقا ولم تكن صادرة من المجلس

الاوامر القضائية: هذهِ هي الوسائل الرسمية التي يتم من خلالها إصدار القرارات المتعلقة بالاستئنافات المقدمة إلى اللجنة القضائية التابعة للمجلس الملكي الخاص في شكل نصيحة للملك مثل الطعون المقدمة من إحدى دول الكومنولث أو إحدى الدول التابعة للتاج ثم تليها أولى فترات الاستقرار، وهي فترة طويلة أي بين عامي ١٤٨٥ و١٦٠٣، كان هناك تعزيز تدريجي ولكن عام لوضع البرلمان كمؤسسة. وفيما يتعلق بهذا الأمر، أود أن ألفت الانتباه إلى أربع تطورات فقط[١٩].

أولاً: التطور الطبوغرافي. في حوالي عام ١٥٠٠، حصل البرلمان على مكتبه الخاص ومكتب للبرلمان، والذي اتخذ في نهاية المطاف مقرًا له في الزاوية البعيدة من قصر وستمنستر- في برج الجوهرة؛ والأهم من ذلك، في عام ١٥٥٠ في مجلس العموم، بعد أن عاش حياة متنقلة بين الناس وصلت أخيرًا إلى منزل دائم خاص بها في كنيسة القديس ستيفن القديمة. وهكذا بدأت مجلسي البرلمان في أن يكونا مكانًا ومؤسسة أيضًا.

ثانياً: اصبح هناك نضج متنامي للمجلسين في فترة آل تيودور في القرن السادس عشر القرن وأصبح هناك سجلات خاصه بالمجلسين وانعقاد جالساتهم وظهرت سجلات المجلس عام ١٩٦٦ يعود تاريخ انعقادها إلى ١٥١٠ إلى ١٥٤٧

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

ثالثًا: بين عامي ١٥٢٩ و١٥٤٩، زاد مجال نشاط البرلمان بشكل كبير مقارنة بتلك المعتادة في السنوات السابقة لقد تولى البرلمان المسؤولية في ظل الملك من الجانب الروحي لحياة الكنيسة وتم المضي قدمًا في الإصلاح وتحدي قوة الكنيسة الرومانية وبابويتها من خلال قوانين صادرة عن البرلمان. مما لا شك فيه أن هذا عزز بشكل كبير أهمية وقوة البرلمان.

أخيرًا، في عهد أسرة تيودور، كان هناك عدد متزايد من الأمثلة على تحدي البرلمان للملك، وهي علامة مختلفة ولكنها حقيقية بنفس القدر على تطور النضج والسلطة. حتى هنري الثامن كان عليه أن ينزل ويربك مجلس العموم بسبب عرقلة بعض القوانين وكان في جميع الأوقات نقاشًا شرسًا، وهكذا عندما أعلن السيد سيرجنت هيلي في عام ١٦٠١ أن كل ما يملكه مجلس العموم هو ملك لصاحبة الجلالة، وأنها تستطيع بشكل قانوني أن تأخذه من أعضاء مجلس النواب كما يحلو لها، فقد أظهروا بوضوح عدم موافقتهم لقد «همهموا وضحكوا وقد دعمه رئيس مجلس النواب ووبخ الأعضاء، ولكن سرعان ما قيل لنا أن المجلس عاد إلى العمل مرة أخرى، وهذا ان دل يدل على انه يوجد تضارب المصالح الذي ظهر بشكل متزايد خلال عهد إليزابيث الأولى بين الملكة والمجلس[٢٠]. وأفضل مثال على ذلك هو عندما اشتكى بيتر وينتورث، في عام ١٥٧٦ من عادة الملكة إليزابيث في السماح لرأيها بشأن مشاريع القوانين بالإعلان بينما كان مجلس العموم يناقشها ولم يبت بها[٢١]، يبدو انها تقصدت من ارسال القانون والبث بالقانون قبل اصدارة يعني ان الملكة هي السلطة الاعلى في اتخاذ القرارات ومن اجل اخافة أولئك الذين يختلفون عن سياستها. اعترض وينتوورث على تدخل الملكة. قال: ان مجلس العموم هو اسم ورمز للحرية، ومكان الاجتماع هو بمثابة مكان لحرية التعبير، وبدونه سيكون من العار والسخرية أن نطلق عليه اسم مجلس البرلمان. بسبب هذا الخطاب، تم سجن وينتورث، رغم انه سجن بموافقة مجلس العموم[٢٢].

## البرلمان عهد هنري السابع

أول ملك لسلالة تيودور. تم تعيين ما لا يقل عن ٢٢٧ رجلاً مستشارين خلال ٢٤ عامًا على العرش. لا يمكننا أن نعرف عددهم في أي وقت من الأوقات، ولكن من غير المرجح أن يكونوا قد اجتمعوا معًا في وقت واحد؛ وقد تم تسليط الضوء على ما يصل اقل من (عشرين) من أعضاء المجلس لحضور الاجتماعات أكثر من البقية[٢٣] وتكرار استدعاءهم يعكس الثقة الخاصة التي وضعها الملك فيهم. وعرفوا هؤلاء الرجال اسم «المجلس الداخلي» لأنهم كانوا حاضرين في أي اجتماع للمجلس وكان المجلس يميز اجتماعاته من خلال كتابة عبارة (الاجتماعات تمت بوجود الحلقة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

الداخلية) بدلاً من المجلس مهما كانت الاجتماعات التي تم تشكيلها، واجه أعضاء المجلس عبء عمل مختلط من المهام الإدارية والقضائية ولم يتجاوز إجمالي الحضور في بين عامي ١٤٩٣ و١٥٠٨ لأي تجمع معروف (عشرون) شخصًا وعملوا في غرفة النجوم خلال فترات مناقشة القوانين وبلغ متوسط الحضور ١١ عضو[٢٤].

## عهد هنري الثامن[٢٥]

كان الانفصال عن روما يستلزم تقديم مبدأ شرعية بديل للشرعية البابوية. ابتداءً من ثلاثينيات القرن السادس عشر، ولهذا عزز هنري الثامن السلطة الشرعية للبرلمان من خلال الإعلان المنتظم والعلني أن القوانين صدرت بسلطة البرلمان وليس بسلطته على حد تعبير هنري، «بموجب جلالة الملك، وبمشورة وموافقة اللوردات الروحيين والزمنيين، ومجلس العموم، في البرلمان الحالي المجتمع، وبتفويض من نفس البرلمان اعترفت هذهِ الصيغة صراحةً بشرعية البرلمان القانونية وشمل ذلك الاعتراف صراحة بالحصانة القانونية لأعضاء البرلمان وخير شاهد لحصانة البرلمان قضية فيريرز لعام ١٥٤٣، والتي تورط فيها عضو البرلمان (جورج فيريرز) الذي تم القبض عليه بسبب التخلف عن سداد قرض كان يضمنه لآخر وعندما طلب رقيب البرلمان إطلاق سراحه بناءً على حصانة أعضاء البرلمان، رفض الضباط الذين اعتقلوه. تصاعد الخلاف وأمر الملك في النهاية بالإفراج عن فيريرز وأشار إلى وحدة البرلمان والتاج. على حد تعبير هنري الثامن حيث (... نحن كرئيس وأنتم كأعضاء ملتصقون ومترابطون معًا في جسم سياسي واحد)، وذلك مهما كانت الإساءة) معززا الحصانة للنواب بذلك[٢٦].

كان يوجد مجلس صغير في بداية حكم، الملك هنري الثامن يتألف من المستمرين في الحضور لما يعرف "بالمجلس الداخلي" من مجلس والده سابق الذكر، وكما سبق انقسمت إلى مجلس حاضر ومجلس في غرفة النجوم وقد أدى صعود (توماس وولسي) إلى السلطة إلى تغيير هذا الوضع. بصفته اللورد المستشار عام ١٥١٥ [٢٧]، أعاد تنظيم المجلس عن نفسه في ستار تشامبر، مما أدى في الواقع إلى خفض مرتبة الحاضرين في المجلس. علاوة على ذلك، ركز على الوظيفة القضائية للمجلس وسرعان ما وجد وولسي في عام ١٥١٧ أنه من الضروري تعزيز الكفاءة من خلال تخصيص أيام محددة من الأسبوع لسماع الدعاوى. كما قام بتعيين ثلاث محاكم غير رسمية ١٥١٧-١٥٢٠ للمساعدة في التعامل مع العبء الإضافي الهائل[٢٨]. اعتبارًا من عام ١٥٢٠ تمت إحالة القضايا المتراكمة إلى أعضاء المجلس المبتدئين الذين تم احتساب جلساتهم كلجان المجلس في غرفة النجوم[٢٩]. وقد فتحت هذهِ الابتكارات تمييزاً بين الأنشطة السياسية/ الإدارية والأنشطة القضائية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

ظهور النظام القضائي محكمة ستار تشامبر، وهي مجلس الملكة الخاص، يكمله قضاة خبراء، بصفتهم القضائية. لكن وولسي لم ينته عند هذا الحد ففي عام ١٥١٩، تم نقل معظم المهام القضائية المتبقية مع الحاضرين في المجلس إلى محكمة جديدة تنعقد أثناء فترات القانون في قصر (وايتهول)، تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها بعد تغييرات الموظفين في عامي ١٥٢٩ و١٥٣٨[٣٠]. نظرًا لحاجتها إلى كتب لتسجيل مراسيمها، خصصت هذهِ المحكمة الجديدة السجلات القديمة لحضور المجلس في مراسيم عام ١٥٢٦، أنتج وولسي مخططًا لمضيف المجلس الذي تم تجديده، على الرغم من أن أحكامه لم تكن قوية من حيث أنها سمحت بغياب الضباط المهمين عن المحكمة[٣١]، وتنص على أن اثنين من أعضاء المجلس يجب أن يكونا حاضرين دائمًا «باستثناء موافقة الملك» ولا يجوز لأي منهم مخالفة ذلك فمن الواضح أن المجلس الذي يحضره الملك والذي قد يتكون من اثنين من المستشارين الأقل مرتبة لم يكن مجلسًا خاصًا، في عام ١٥٢٩، بدأ المجلس المتجمع في ستار تشامبر في التلاشي، في حين أصبح عضو المجلس، الذي يتصارع الآن مع مشكلة كيفية إلغاء زواج هنري الأول، بارزًا. إن حقيقة أن الملك قد بدأ شخصيًا في توجيه الاستراتيجية، في أول تعامل مستمر له مع أعمال الدولة، ساهمت بقوة في هذا التحول الجاذبي نحو البلاط، الذي لم يقوم إلا بزيارات عابرة إلى وستمنستر. وقد شهدت أزمة الإلغاء ظهور «الحلقة الداخلية» في المحكمة التي تقدم المشورة لهنري. لقد كانت هذهِ «الحلقة الداخلية» بين أعضاء المجالس الحاضرين هي التي انضم إليها توماس كرومويل[٣٢] في عام ١٥٣٠. ومع ذلك، فإن «الحلقة الداخلية» لم تكن بعد «مجلسًا خاصًا» رسميًا المستشارين. ومع ذلك، تشير مصادر مختلفة إلى أن الشؤون التنفيذية أصبحت في أيدي هذهِ المجموعة الفرعية من المجلس بأكمله[٣٣]، وليس في أيدي مجموعة ستارتشامبر الفرعية التي يشرف عليها المستشار اللورد الجديد، السير توماس مور. والأهم من ذلك، أن بداية التشعب كانت بمثابة ابتكارات في مجال السكرتارية، كان هناك كاتبان مؤسسان للمجلس. منذ عام ١٥٣٠، ركز كبير الموظفين بشكل حصري على عمليات وانضم إليه في عام ١٥٣٢ شاغل مكتب جديد يسمى بكاتب المعاملات واخر أمام مجلس الملك في غرفة النجوم في وستمنستر[٣٤]. تم إنشاء «سكرتارية مهنية» هناك. علاوة على ذلك، أدى التعديل الإضافي على الوظائف الكتابية للمجلس في يناير ١٥٣٣ إلى تعيين كاتب مبتدئ (مرافق المجلس) بقي سجل المجلس الرسمي لدى كبير الموظفين في يونيو ١٥٣٤[٣٥]، كان توماس كرومويل يفكر في إجراء المزيد من التغييرات على المجلس، ومما ساعدة بذلك هو الأزمة التي حدثت في خريف عام ١٥٣٦ والتي سببتها الانتفاضات المختلفة شمال إنجلترا المعروفة باسم حج النعمة[٣٦]. ردًا على مطالب المتمردين، حدد الملك ١٢ عضوًا من «مستشارنا الريفين»، لدراسة ورفع تقرير عن هذهِ الانتفاضة[٣٧].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

## العضوية

على الرغم من أن مصطلحي «المجلس» و«المجلس الملكي الخاص» قد تم استخدامهما بالتبادل لبقية الفترة، فمن الواضح أن مؤسسة جديدة قد ظهرت، والتي تم تحديدها إلى حد كبير من خلال طبيعة أعضائها، والعضوية نفسها مستمدة من بعد الاختيار من قبل الملك من أداء اليمين أشار السير جون فورتيسكيو بشكل مفيد إلى تكوين المجلس المستمر في القرن الخامس عشر عندما أكد أنه كان «اختار الأمراء العظماء، وأعظم اللوردات من الأرض، سواء الروحانيين أي رجال الدين أو المؤقتين أي الزمنيين، « وأيضًا من الرجال الآخرين الذين كانوا في السلطة والمكاتب ٢الكبيرة» فيما يتعلق بمستشاري هنري السابع المعروفين، كان ذلك يعني التقسيم على النحو التالي: ٦١ رجل دين، و٤٩ إداريًا عاديًا، و٤٥ من رجال الحاشية، و٤٣ أقرانًا، و٢٧ محاميًا. لكن مجلس الملكة الخاص كان له وجهة نظر مختلفة تمامًا كانت إحدى السمات الرئيسية المرتبطة بالإصلاح هي التقليل الجذري للعنصر الكتابي[٣٨]. وفي وقت مبكر من أغسطس ١٥٤٠، كان مجلس الملكة الخاص الذي يبلغ عدده ١٩ يضم ثلاثة رجال كنيسة فقط: رئيس أساقفة كانتربري واثنين من أساقفة الأبرشية وكانت السمة الرئيسية الأخرى هي التقييد التدريجي للعضوية مع بعض الاستثناءات لأصحاب المناصب، كان أصحاب المناصب الكبرى دائمًا يمثلون دائرة انتخابية مهمة داخل المجلس المستمر في العصور الوسطى، وظل هذا صحيحًا بالنسبة للمجلس الملكي الخاص في أغسطس ١٥٤٠ [٣٩]. في تلك المرحلة كانت المكاتب العامة المعنية هي: اللورد مستشار إنجلترا؛ اللورد أمين صندوق إنجلترا؛ السيد العظيم لأسرة الملك واللورد رئيس المجلس وصاحب الختم الخاص؛ واللورد العظيم تشامبرلين إنجلترا؛ اللورد الأميرال الأعلى لإنجلترا؛ سيد الحجرة من بيت الملك؛ اللورد آمر موانئ سينك وأمين صندوق أسرة الملك ومراقب بيت الملك المسؤول عن حصان الملك ومسؤول حجرة بيت الملك؛ وسكرتير الملك (اثنان)؛ مستشار محكمة التعزيزات؛ ومستشار محكمة الثمار الأولى والأعشار. كان المستشار الخاص الوحيد الذي لم يكن صاحب منصب هو إدوارد سيمور، إيرل هيرتفورد، شقيق الملكة جين سيمور[٤٠]. بالإضافة إلى المستشارين، مثل مستشار محكمة الزيادات ومستشار محكمة الثمار الأولى والأعشار؛ كان من المقرر أن تستوعب الخزانة هذهِ المؤسسات في خمسينيات القرن السادس عشر وقد تم تجاهل بعض المناصب زمن الملكة اليزابيث الاولى مثل مستشار دوقية لانكستر إيرل مارشال؛ سيد الذخائر. ورئيس المجلس في مسيرات ويلز[٤١]

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

## قانون الإصلاح (١٥٣٦)

صدر قانون الإصلاح في إنجلترا في عام ١٥٣٦، خلال عهد الملك هنري الثامن كان هذا القانون مهمًا لأنه أعطى مجلس العموم سلطة مراقبة الحكومة ونص القانون على أن مجلس العموم لديه الحق في استجواب الوزراء، وفحص ومراقبة السجلات الحكومية، وتقديم مشاريع قوانين. كما أعطى القانون مجلس العموم الحق في دراسة ورفض الضرائب التي اقترحها الملك، كان هذا القانون خطوة مهمة في تطور البرلمان الإنجليزي اذ أعطى القانون مجلس العموم سلطة جديدة لمراقبة الحكومة، مما ساهم في إضعاف السلطة الملكية وتعزيز السلطة البرلمانية[٤٢]. وكان قانون الإصلاح (١٥٣٦) مهمًا لعدة أسباب، لأنه أعطى مجلس العموم سلطة مراقبة الحكومة وعد هذا تطورًا مهمًا في تطور الديمقراطية البرلمانية لأنه ساعد في تحويل إنجلترا إلى دولة برلمانية وساعد قانون الإصلاح في تحقيق الاستقرار السياسي في إنجلترا، اذ أعطى البرلمان سلطة مراقبة الحكومة والحق في التعديل لقوانينها [٤٣]. ربما يكون الملك هنري الثامن معروفًا بالسلطة الشخصية والأنانية في كثير من الأحيان التي كان يمارسها على رعاياه لقد شن حروبًا عديدة ومكلفة في محاولة لتنفيذ مزاعمه الإمبريالية، وزوجاته المتزوجات والمطلقات بما يتناسب مع أغراضه، وأعلن هو نفسه قيصريًا بابويًا في قانون السيادة (١٥٣٤)، وبالتالي وضع نفسه بدلاً من البابا على رأس السلطة الكنيسية الإنجليزية، وأنشأ إنجلترا كإمبراطورية وعد نفسه امبراطورا وفقًا لتقليد قسطنطين ومع ذلك، فإن «الملك الأكثر عنادًا على الإطلاق للجلوس على عرش إنجلترا» عرّض أيضًا سيادته المطلقة للخطر من خلال جعل البرلمان جزءًا أساسيًا ودائمًا من الحكومة الإنجليزية[٤٤]. لأن الإصلاح الإنجليزي الذي جعله صاحب السيادة الإمبراطوري تم تنفيذه عن طريق القانون، كان هنري يعتمد بطبيعته على البرلمان وقد أدى هذا الاعتماد إلى توسع متزامن ومتبادل لسلطة كل من الملك والبرلمان[٤٥]. ومع قيام هنري بتوسيع سلطته الملكية لتشمل المسائل الدينية والدنيوية، اكتسب البرلمان في الوقت نفسه صلاحيات مطلقة، بمعنى أنه يستطيع التشريع لكل من الكنيسة والدولة على حد سواء ولم تكن العلاقة بين هاتين الهيئتين الحاكمتين علاقة تنافس على السلطة الفردية، بل تعاون من أجل المنفعة المتبادلة فقد احتاج الملك إلى القوة القانونية لتحقيق إصلاحه بينما اعتمد البرلمان على رئاسة هنري العليا لكنيسة إنجلترا لتوسيع نطاق اختصاصه التشريعي ليشمل القضايا الروحية[٤٦]. ومن أجل تنفيذ هذهِ الثورة المزدوجة، أصبحت الهيئات الحاكمة المتميزة سابقًا للملك والبرلمان غير القابل للتجزئة في البرلمان. وكما يؤكد مايكل جريفز بإيجاز: «لم يتطلب الأمر سوى أزمة ثلاثينيات القرن السادس عشر لتحويل انكلترا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

إلى سيادة مختلطة يمكنها التعامل، دون قيود، في جميع جوانب الشؤون الإنسانية «ليس هناك شك في أن أحداث ثلاثينيات القرن السادس عشر تمثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ البرلمان الإنكليزي ومع ذلك، فإن الأهمية الملموسة للإصلاح تجعل المؤرخين عرضة بشكل خاص لأساطير العقيدة والتماسك كما وصفها كوينتين سكينر. الأكثر صلة بتاريخ تيودور وستيوارت، الذين قرأوا العلاقة بين هنري الثامن وبرلمانه من حيث الصراع بين الطغيان، المتجسد في الأول، والحرية، التي دافع عنها الأخير[٤٧].

اراد الملك هنري الثامن من كسب شرعية البرلمان من خلال الزواج من كاثرين لان زوجاته لم تنجب له ذكرا من أجل إنشاء إمبراطورتيه، وسن طلاقه، وتوفير وريث ذكر، كان هنري بحاجة إلى الشرعية القانونية التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال البرلمان كما ينص قانون الاستئناف (١٥٣٣) وقانون السيادة (١٥٣٤)، كان هنري بالفعل الرئيس الأعلى للكنيسة والدولة من الناحية النظرية لم يلعب البرلمان أي دور في نشأة سيادة الملك، بل اعترف فقط بتلك السلطات التي منحها الله له ومع ذلك في واقع الأمر، كان الإصلاح الإنجليزي نتيجة للتشريع البرلماني طلب تعاون مجلس اللوردات والعموم لوضع قوانين إمبراطوريته في حين كانت القرارات تؤخذ بصوره مستقلة، بعدها اخذ مجلس العموم يعقد اجتماعاته في قاعة اخرى عن مجلس اللوردات، واستمر ذلك الحال إلى حد الان، واخذ عدد النواب في مجلس العموم بالتزايد تدريجيا حتى بلغ في بداية القرن الخامس عشر (٣٠٠) عضو تقريبا[٤٨]. لذلك، أراد هنري الاعتراف بسيادته الشخصية في القانون وإنفاذها في محاكم البلاد، فلم يكن أمامه خيار سوى طلب مساعدة البرلمان في إصلاحه الإمبراطوري على الرغم من أن هنري نفسه ربما كان ينظر إلى البرلمان باعتباره أداة مناسبة لتحقيق أهدافه الإمبراطورية، إلا أن توماس كرومويل، رئيس وزرائه، اعترف بقدرة البرلمان على الحد من استبداد هنري المطلق[٤٩].

كان كرومويل قد عارض الملكية «الإمبراطورية» إذا كانت كلمة «الإمبراطورية» تعني حق التاج في الحكم دون موافقة البرلمان وقد سعى كرومويل إلى تشكيل ملكية دستورية حيث يؤدي البرلمان والملك أدوارًا مترابطة في القانون من خلال تفعيل الجوانب الدينية والسياسية للإصلاح ومن خلال القانون فعل ذلك على وجه التحديد، مما أدى بشكل فعال إلى إنشاء دور دائم للبرلمان في حكومة تيودور[٥٠] إن تجربة كرومويل الشخصية كعضو في البرلمان ومراسلاته الوثيقة مع حكام تيودور أقنعته بالأهمية التشريعية للبرلمان قدم القديس جيرمان اقتراحًا غير مسبوق مفاده أن الملك في البرلمان لديه سلطة التشريع في كل من القضايا الروحية والزمنية منذ عام ١٥٣٠ حتى أنه

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

ذهب إلى حد الادعاء بأن الطلاق الذي كان هنري يرغب فيه بشدة يمكن أن يتحقق من خلال تصرف من الملك تميزت مملكة هنري بعلاقة متناغمة بين التاج والبرلمان عزو إلتون هذا «الانسجام» إلى الإدارة الرائعة من قِبَل كل من كروميل، الذي سعى إلى الحفاظ على شراكة مثمرة بين التاج والبرلمان، وهنري الثامن[٥١].

## البرلمان عهد إدوارد وماري

بدأ الوضع بالتغير في منتصف القرن السادس عشر تحديدا عام، ١٥٥٣ في عهد ماري، اذ لعب مجلس العموم دورًا نشطًا في تحديد نتيجة الانتخابات لأول مرة وتمت إعادة ألكسندر نويل كعضو عن منطقة (ويست لوي) في كورنوال، ولكن تم الطعن في انتخابه على أساس أنه كان مسؤولاً في الكنيسة وبالتالي غير مؤهل كما أوضح جون إيلمر، في منشور سياسي مكتوب عشية انضمام إليزابيث، لم يكن الملوك من النساء كالملكة ماري والملك أدور بحكم صغر سنه والمرض مؤهلين لاتخاذ قرارات حكيمة مثل الملوك الذكور الناضجين، وبالتالي احتاجوا إلى مزيد من التوجيه. بشكل عام و»الملك إدوارد، نظرًا لعمره ونضجه، لم يكن مستعدًا للحكم، كما كان والده الملك هنري». وبالتالي، شجع الوضع المتواضع لأبناء هنري الثامن البرلمان على القيام بدور أكثر نشاطًا في تحديد الخلافة في الحكم حيث لم يقدم سوى الموافقة السلبية خلال عهد هنري على فراش الموت أصدر هنري والبرلمان أول قانون للخلافة (١٥٣٤)، حيث حرم ابنته ماري ووضع نسل آن المستقبلي في خط العرش. في إطار ممارسة سلطته الجديدة باعتباره الرئيس الأعلى المختار إلهيًا لكنيسة إنجلترا، رتب هنري لنص القانون لتقليد النص بشكل وثيق ألغى قانون الخلافة لعام ١٥٣٦ زواج هنري من آن وأعلن أن إليزابيث وماري غير شرعيتين و»ممنوعتين تمامًا ومستبعدتين وممنوعتين من المطالبة بأي ميراث كوريثة شرعية من خلال النسب المباشر في عام ١٥٤٤، بعد اقتناعه بأن الملكة أنجبت له وريثًا ذكرًا، أعاد هنري والبرلمان بناته إلى الخلافة بعد إدوارد بالترتيب وجعلهم معتمدين بشكل دائم على البرلمان على المستوى الأساسي من خلال إشراك البرلمان في عملية صنع القرار نظر هنري إلى البرلمان باعتباره وسيلة مناسبة لتحويل إرادته إلى قانون. كانت ماري وإليزابيث أكثر ارتباطًا بالبرلمان لأن ألقابهما كانت مبنية على القانون وليس على الحق الوراثي. لا تزال بنات هنري غير شرعيات من الناحية القانونية عندما ورثن العرش، وقد أُجبرن على تجنيد البرلمان لإلغاء تشريعات هنري غير الشرعية وإعلان صحة مطالبتهن بالعرش. وكانت هذهِ الشرعية البرلمانية خلال الجزء الأول من حكمها، كان لقب إليزابيث محل نزاع متكرر من قبل الكثير من أوروبا الكاثوليكية من خلال شخص ماري

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

ملكة اسكتلندا، التي طالبت بالعرش لنفسها بسبب عدم شرعية إليزابيث[٥٢]، قام إدوارد ومستشاروه بوضع وصية تنص على انضمام ابنة عمه البروتستانتية جين جراي بدلاً من أخته الكاثوليكية غير الشقيقة ماري. لقد ابتكر إدوارد هذا التغيير في خط الخلافة لأنه اعتبر جين «أخته الروحية وعد ماري هي التي ستستمر في تنفيذ إصلاحه التقي ولأنه اعتبر إليزابيث غير شرعيه وبالتالي غير قادره على اعتلاء العرش. على الرغم من الإرادة الإلهية للملك الشاب، ثبت أن هذا التحديد الملكي للخلافة لا يمكن الدفاع عنه بل وحتى خيانة لأنه لم يسنه الملك في البرلمان[٥٣] بعد وفاة إدوارد، فشل أيضًا الانقلاب خارج البرلمان لتغيير الخلافة لصالح السيدة جين جراي، وكما نصت وصية هنري، ورثت ماري العرش والأهم من ذلك، أن وصية هنري فقط هي التي اعتبرت شرعية لأنها مُنحت قوة القانون بموافقة البرلمان على الرغم من تأييد هنري الأخير لماري باعتبارها الوريث الشرعي للعرش ومن أجل إلغاء تشريعهم السابق، استدعت ماري البرلمان لتمرير «قانون إعلان» أنا شرعي.» أعاد هذا القانون تقديس زواج هنري من كاثرين، وأعاد مطالبة ماري بالعرش، وأعاد التأكيد على دور البرلمان في تحديد الخلافة الملكية يمكن أيضًا تفسير القانون على أنه توسيع لدور البرلمان نظرًا لأن سيادة ماري، على عكس سيادة هنري، تبدو وكأنها تعتمد على سلطة القانون البرلماني[٥٤]. من الواضح أن اعتماد ماري إلى خمسة برلمانات في خمس سنوات، ووجدت نوابها الذكور على استعداد لإلغاء المستوطنات الدينية والإدواردية وإعادة إنجلترا إلى الإيمان الكاثوليكي لم تعتقد ماري أنه من واجبها مناقشة شؤونها الزوجية مع الرجال في البرلمان، ولكن تحت ضغط متزايد من مجلس العموم، قبلت تفويضًا في نوفمبر من عام ١٥٥٣ لمعالجة هذا الموضوع التي تعهدت سرًا بتقديم نفسها لفيليب ملك إسبانيا في أواخر أكتوبر[٥٥]، وكانت منزعجة بشكل واضح من نصيحة البرلمان غير المرغوب فيها وكان ردها الدقيق بأن «البرلمان لم يكن معتاداً على استخدام مثل هذهِ اللغة مع ملوك إنجلترا» كان دقيقاً؛ لم يطلب البرلمان قط من أي ملك ذكر الزواج، وبالتأكيد لن يفرض قيودًا على خياراته الزوجية دفعت هذهِ الافتراضات المتعلقة بالجنسين البرلمان إلى إقرار قانونين كانت في الواقع هي تقييد إرادة الملكة السيادية. كما أوضح البرلمان لماري أن فيليب لن يُتوج ملكًا على إنجلترا، وهو الحدث الذي اعتبره كل من الإنجليز والإسبان ضروريًا رمزيًا لإضفاء الشرعية على سلطة فيليب[٥٦]

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

## المبحث الثالث

## البرلمان الإنكليزي خلال عهد إليزابيث

صدر قانون الإصلاح الثاني في إنجلترا في عام ١٥٥٨، خلال عهد الملكة إليزابيث الأولى وكان هذا القانون مهمًا لأنه زاد من عدد أعضاء مجلس العموم. اذ نص القانون على زيادة عدد أعضاء مجلس العموم من ٣٢٤ إلى ٤٦٢. كما نص القانون على أن يتم انتخاب أعضاء مجلس العموم من قبل الناخبين في المدن والمقاطعات[٥٧]. وكان هذا القانون خطوة مهمة في تطور البرلمان الإنجليزي اذ أعطى القانون المزيد من الناس فرصة المشاركة في الحكومة، مما ساهم في تعزيز الديمقراطية البرلمانية وقد جاء قانون الإصلاح (١٥٥٨) مهمًا لعدة أسباب[٥٨]:

١_ زاد من عدد أعضاء مجلس العموم وكان هذا تطورًا مهمًا في تطور الديمقراطية البرلمانية.

٢_ ساهم في تعزيز الديمقراطية البرلمانية اذ أعطى المزيد من الناس فرصة المشاركة في الحكومة.

٣_ ساعد في استقرار الحكومة ساعد قانون الإصلاح في تحقيق الاستقرار الحكومي في إنجلترا، حيث أعطى الحكومة قاعدة أوسع من الدعم الشعبي.

وكانت نتائج قانون الإصلاح (١٥٥٨) مهمة للغاية بالنسبة لتطور البرلمان الإنجليزي. في نهاية المطاف، أدى هذا القانون إلى تعزيز الديمقراطية البرلمانية في إنجلترا وساعد هذا التطور في تحويل إنجلترا إلى دولة برلمانية، وهو نظام حكم لا يزال قائمًا حتى اليوم وبات كلا المجلسين العموم واللوردات يتوسعان في اعمالهم والنظر في مظالم الناس ونقد أي اجراء من المملكة[٥٩].

صدر قانون الإصلاح (١٥٥٨) في أعقاب فترة من عدم الاستقرار السياسي في إنجلترا. في عام ١٥٥٨، كانت إنجلترا دولة كاثوليكية، وكان الملكة ماري الأولى قد حكمت البلاد لمدة خمس سنوات. كانت الملكة ماري متشددة دينياً، وقد اضطهدت البروتستانت في إنجلترا وفي عام ١٥٥٨، توفيت الملكة ماري، وخلفتها الملكة إليزابيث الأولى، التي كانت بروتستانتية كانت الملكة إليزابيث معتدلة دينياً، وقد شجعت على التسامح الديني في إنجلترا[٦٠].

في هذا السياق التاريخي، كان قانون الإصلاح (١٥٥٨) خطوة مهمة في تعزيز الديمقراطية البرلمانية في إنجلترا لأنه أعطى القانون للناس المزيد من فرصة المشاركة في الحكومة، مما ساهم في استقرار الحكومة وتعزيز التسامح الديني، إن إمبراطورية إنجلترا هذهِ، التي ظلت حتى الآن بعيدة عن أن يحكمها ملك مطلق، سيتم تحديدها الآن من خلال السيادة المختلطة لملكها أو الملكة في البرلمان بعد طلاقه من كاثرين أراغون وزواجه مرة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

أخرى من آن بولين، استخدمت إليزابيث لنفسها خطاب المحامي داخل البرلمان ردًا على مناشدتهم بتسوية الخلافة وردت إليزابيث على نوابها وكانت تهدف اخذ متسع من الوقت لإيجاد حل لشرعيتها في الحكم كانت الخلافة مسألة خاصة، ومسألة تتعلق بالدولة وتندرج تحت حكمها أسرار الحكومة; ولأن مستشاريها اعتبروا الخلافة حجر الزاوية لأمن المملكة في المستقبل، فقد نظروا إليها باعتبارها قضية عامة تقع ضمن نطاق اختصاصهم[٦١]. ومن الجدير بالملاحظة أن تصور إليزابيث لملكتها كان مختلفًا قليلًا عن إحساس والدها بها كإمبراطوريه اذ كانت إليزابيث تتمتع بنظرة سامية لسلطتها، مؤكدة مرارًا وتكرارًا على استقلال الرأس عن واجبه في الالتزام بمشورة الجسد بمعنى الملك مستقل لكن يجب الاخذ باستشارة البرلمان وذكرت بتنصيبها ((معلنة «أنني امرأة، إلا أنني أمتلك شجاعة جيدة مسؤولة عن مكانتي كما كان والدي دائمًا»، في الواقع))[٦٢].

تصاعد الخلاف بين البرلمان والملكة اليزابيث لان الاخيرة رفضت استشارة البرلمان بعد ان قدم البرلمان مقترح الزواج حتى يستمر حكم آل تيودور وحتى لا تأتي فترة من الوقت انكلترا بدون حاكم، رفض إليزابيث الاستماع للبرلمان فيما يخص التدخل حول الخلافة والزواج، وهو التدخل الذي غير العلاقة بين البرلمان والتاج في عهد أسرة تيودور[٦٣].

وفي عام ١٥٥٩، اتخذ مستشارو البرلمان شكل التماس إلى الملكة يطلب منها أداء واجبها كامرأة والزواج. لتجنب خطأ الملكة ماري، حثوا إليزابيث على الزواج بمن تشاء في أقرب وقت ممكن وعرضت إليزابيث بلطف النظر في التماسهم، على الرغم من أنها ذكرت تفضيلها الشخصي للبقاء عازبة بشكل ملحوظ، أثنت أيضًا على قرارهم بعدم تقييد خياراتها وفي هذا التبادل، أصبحت رغبة إليزابيث في تقييد دور البرلمان في الخلافة واضحة بالفعل، كما هو الحال مع ادعاء البرلمان المضاد الحازم بأنه قوة حاسمة في هذهِ القضية البارزة[٦٤].

عندما انعقد البرلمان من جديد عام ١٥٦٣، لم تكن إليزابيث قد تزوجت بعد. ودفعت حالتها العازبة النواب إلى صياغة عريضة أخرى ينصحونها بالزواج، وأضافوا إليها أيضًا طلبًا بأن تحدد الملكة في البرلمان خليفة يتولى العرش في حالة وفاة الملكة بدون أطفال. من جانبها، أوضحت إليزابيث رغبتها في ترك الخلافة غير مستقرة خلال حياتها. وعلى حد تعبير إليزابيث، «لم تكن لديها رغبة في أن تُدفن حية»١٨٦ كما كانت الحال مع أختها عندما توافد المنتقدون البروتستانت على الأميرة إليزابيث. للحفاظ على سيادتها غير المتنازع عليها وأيضًا لدرء التهديد الكاثوليكي الذي يمثله ابن عمها الأسكتلندي ماري ستيوارت، اعتقدت إليزابيث أنه من مصلحة الأمة الإنجليزية التخلي

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

عن تسمية خليفة لها. ورأى نوابها خلاف ذلك؛ تعكس لهجة التماسهم عام ١٥٦٣ إحباطًا متزايدًا مما اعتبروه سياسات إليزابيث غير الحكيمة[٦٥].

وتجاوزت عريضة ١٥٦٣ الشكل التقليدي للطلبات المتواضعة التي يتعين على الملكة مراعاتها، ووبخت إليزابيث من خلال مقارنتها بشكل سلبي بأسلافها الملكيين الأكثر حكمة. أعلن الملتمس، «جميع أسلاف جلالتكم، ملوك المملكة، كانوا حريصين جدًا في هذا الشأن، فمنذ الغزو وحتى يومنا هذا لم يُترك العالم أبدًا، كما هو الحال الآن، بدون سبب معين.

وريث حي ومعروف لمن يجب أن يكون التاج بعد وفاة الأمير. بالإضافة إلى ذلك، ذكّرت صاحبة الالتماس إليزابيث كيف كان جدها، أنهى هنري السابع الحرب الأهلية وأمن سلالة تيودور من خلال الزواج والزواج

إنتاج ورثة جسده من خلال إجراء هذهِ المقارنات الصريحة، كان أعضاء البرلمان يأملون في إقناع إليزابيث برؤية ما بدا لهم الحقيقة الواضحة كانت إنجلترا في خطر طالما ظلت الملكة غير متزوجة وخلافتها غير مضمونة ولم يتوقف نواب إليزابيث عند إظهار الحاجة إلى خليفة محدد. كما يفترض أنهم يوجهون إليزابيث بشأن الاختيارات الصحيحة والخاطئة. على الرغم من أن إليزابيث أظهرت محاباة ظاهرية تجاه ماري ستيوارت، إلا أن نوابها حذروا من قبول مرشح غير إنجليزي. وأشاروا إلى أننا «لقد حذرنا من الحقد الكبير لأعدائك الأجانب، الذين سعوا حتى في حياتك إلى نقل حق وكرامة تاجك إلى شخص غريب» واقترح مستشاروها أن المرشحة الأفضل هي. كاثرين غراي، التي اختارها «والد إليزابيث الأكثر نبلاً» مع «حماسته الأميرية والأبوية»، وهي حماسة لم تظهرها إليزابيث بعد. كانت نصيحة البرلمان الصريحة، شبه المتعالية، لإليزابيث باتباع إملاءات والدها بعيدة كل البعد عن الترخيص الذي أعطوه لهنري بالسماح له بتسوية الخلافة في وصيته الأخيرة[٦٦].

وكما قال دي لا توري، فإن الاختلاف في هذهِ المعاملة ينبع من جنس إليزابيث. لقد شعر البرلمان بذلك لفهم ما هو الأفضل للأمة، احتاجت إليزابيث إلى مشورة واسعة النطاق لعكس نهجها الأدنى في الخلافة واعتماد السياسة العليا التي تبناها أسلافها الذكور ومستشاروها الذكور. وفقًا لدي لا توري، «في توضيح المخاطر التي تواجه إليزابيث في البقاء غير متزوجة وبدون أطفال، وتفضيل ابن عمها ستيوارت، وفي النهاية، من خلال شرح المسار الذي يجب أن تتبعه، كان النواب يخففون من الملكية النسائية بالطريقة الإنجليزية الفريدة التي تصورها إيلمر «في أطروحته» إن رد إليزابيث على التماس نوابها هو الرد الذي ناقشناه بالفعل. للدفاع ضد التحيزات الجنسية الواضحة لمستشاريها،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

وصفت نفسها بأنها تمتلك جسدين، أقوى هما كان ذكوريًا، وبالتالي، لا يتأثران بالدونية الأنثوية. ثم طرحت مسألة الخلافة من خلال طلب «مزيد من النصائح».

أخذ أحد نواب إليزابيث على محمل الجد دعوتها للحصول على محام إضافي. خلال الجلسة البرلمانية عام ١٥٦٣، كتب جون هالز ووزع أطروحة بعنوان إعلان خلافة التاج الإمبراطوري لإنجلترا الذي سعى فيه تقديم المشورة لكل من الملكة وزملائها البرلمانيين بشأن الملاءمة القانونية للملكية المطالبون المتنافسون على الخلافة. بدأ مسلكه بالتفنيد الصريح لم تكن هذهِ هي المرة الأولى التي يأخذ فيها هالز على عاتقه قيادة الملكة. في عام ١٥٥٩، ألقى «خطبة» إلى إليزابيث عند تتويجها، موضحًا العديد من الموضوعات نفسها التي طرحها إيلمر، بما في ذلك استثنائية إليزابيث، والتي أصبح موضع شك في عام ١٥٦٦.، «إعلان خلافة التاج الإمبراطوري في إنجلترا، ١٥٦٣»، في الحق الوراثي لتاج إنجلترا حرب المنشورات التي اندلعت بين عامي ١٥٦٣ و١٥٦٦، والتي ناقش فيها السياسيون الإنجليز علنًا ما كانت الملكة ترغب في معالجته على انفراد. لم يتعرض أي ملك من قبل لمثل هذا السيل من النصائح والانتقادات العدائية في كثير من الأحيان فيما يتعلق بملكيته الخلافة.

ولكن، كما أكد هالز، لم يسبق لأي ملك أن تعامل مع مسألة الخلافة بشكل غير كافٍ. مثل الالتماس البرلماني في العام نفسه، أشار هالز ضمنًا إلى أن إليزابيث لم تكن ترقى إلى مستوى سمعة أسلافها الذكور. كتب هالز عن والدها: «لقد تخلى الملك هنري منذ فترة طويلة (مثل الأمير الحكيم) عن الخطر الكبير الذي قد يقع فيه الملك، بسبب عدم اليقين بشأن الخلافة؛ وأنه حصل على السلطة عن طريق المرابحة لتأسيسها... مثل أب لمقاطعته، مع المشورة الجيدة والمداولات، وضع إرادته، وأنشأ الخلافة. مقارنة. فإذا كان والدها «أميراً حكيماً» استمع إلى «نصيحة» برلمانه و»تخلى عن خطر» الخلافة غير المستقرة، فإن إليزابيث كانت غير حكيمة لأنها لم تستجب لنصيحة نائبها بتعيين وريث لها خلال حياتها.

ثم شرع هالز في تقديم رأيه بشأن من يجب أن تسميه إليزابيث. مثل عريضة ١٥٦٣، فضل كاثرين جراي وعارض ماري ستيوارت، لكن استخدامه الجريء للحجج القانونية قدم أكثر من مجرد نصيحة للملكة. لقد قضوا فعليًا على اختيارها في هذا الشأن. بالنسبة إلى هالز، سمح القانون لمطالبة واحدة فقط، وهي كاثرين جراي، التي نص عليها القانون البرلماني من قبل هنري فيت، بالوصية؛ صرح بعبارات لا لبس فيها أن ماري ملكة اسكتلندا لم تكن مؤهلة للعرش الإنجليزي بسبب عمالتها الاسبانية. وأعلن أن

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

«الملكة الأسكتلندية لم تأت بعد من أب وأم في عقيدة ملك إنجلترا وولاءه، كما أنها ليست امرأة حرة في إنجلترا: ولذلك، بموجب قوانين إنجلترا، لا يمكنها أن ترث في المملكة[٦٧]». وكأن استخدام القانون لتعليق إرادتها لم يكن كافيًا لإهانة سيادة إليزابيث، فقد حصل هالز على مشورة قانونية أجنبية، مفادها أن زواج كاثرين جراي من إيرل هيرتفورد كان شرعيًا بالفعل. تناقضت هذهِ النتيجة مع حكم المحكمة الكنسية لإليزابيث وجعلت أبناء كاثرين ورثة ذكور محتملين للعرش الإنجليزي. على الرغم من أنه كرر العديد من الحجج نفسها التي قدمها الالتماس البرلماني لعام ١٥٦٣، فقد تقدم هالز من تقديم المشورة إلى الإملاء على الملكة بشأن مسألة الخلافة. أشارت استنتاجاته القانونية إلى أن تفضيل الملكة المزعوم لماري ستيوارت والأحكام الصادرة عن محاكمها لا يمكن الدفاع عنها من الناحية القانونية.

إن لجوء هالز إلى القانون للحد من سيادة إليزابيث يردد صدى ادعاء إيلمر بأن العاهل الأنثى لا يشكل تهديدًا لإنجلترا، وليس الملك هو الذي يحكم. كما هو الحال مع إيلمر أيضًا، اعتبر هالز الحكام الإناث أقل قدرة على اتخاذ قرارات حكيمة من نظرائهن من الرجال. لقد جادل في رسالته بجرأة قائلاً: "لأن الله خلق أولاً الإنسان والرجل والمرأة. وجعله أيضًا أداة أكثر ملاءمة لخدمة الصالح العام، في وظائف الجسد والعقل؛ لذلك يفضل الرجل على المرأة ويعتقد أنه أحق، ليس فقط بقوانين الطبيعة، بل أيضًا بقوانين هذا العالم. ورغم أن منطقه يبدو واضحًا مثل إدانة نوكس للنساء الحاكمات، إلا أن هاز اعترف بشرعية ملكية إليزابيث، ونظر، مثل إيلمر، إلى القانون. ومستشار البرلمان المكون من الذكور فقط للتخفيف من لقبها الملكي.

بدأ هيلز مسيرته بوصف أعضاء البرلمان بأنهم "قليلون مختارون من عدد لا حصر له ليعالجوا ويفعلوا هذهِ الأشياء، فذلك سيكون من أجل منفعة الصالح العام، ووضعها كأمانة على جسد العالم. وفقًا لدي لا توري، فإن بيان هيلز، الذي يتردد صداه مع لغة الواجب المجمعي، يوضح أنه «يعتقد أن البرلمان هو الهيئة الشرعية لممارسة السلطة الحاكمة لصالح الشعب» وأشار هيلز ضمنًا إلى أنه إذا اختارت إليزابيث ماري على كاثرين وهي المدعية القانونية الوحيدة بمنطقه، فإنها ترتكب الاستبداد، وتنتقل سلطة الحكم إلى البرلمان بصفته ممثلاً للشعب. لقد نطق بهذا التهديد في شكل العبارة اللاتينية، «Propter iniusticias et iniurias transferretur regnum a gente in gentem." وبعبارة أخرى، يعتقد هالز أنه من واجب البرلمان التصرف، مع الملكة أو بدونها، المصالح الفضلى للأمة، وتسوية خلافة كاثرين التي "نحن ملزمون بأقسامنا وقوانيننا التي يجب أن نتخذها".

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

هـذهِ "كلمات جريئة من مجـرد نائب وكاتب" تحتوي على تصور جـذري للدور المجلسي للبرلمان في الدولة الملكية الإنجليزية. في مقالته، حاول هيلز الحد من سيادة الملكة من خـلال تضييق خياراتها، وتشـجيع البرلمان عـلى التصرف بشـأن الخلافة إذا لم تفعـل الملكـة ذلك، وإنشـاء البرلـمان كمقر بديل للسـيادة إذا اتخـذت الملكـة مـا اعتـبره الاختيـار الخاطـئ عـلى الخلافـة شـعرت إليزابيـث بالإهانة الشـديدة بسـبب تهوره لدرجة أن هيلز أمضى عامًا في البرج وظل قيد الإقامة الجبرية لبقية حياته.

خـلال نفس العام الذي نشر فيه هيلز منشـوره وقـدم فيـه البرلـمان التماسـه، كان مستشـار آخـر أكثـر أهميـة يبتكـر اسـتراتيجية لحل أزمـة الخلافة الإليزابيثيـة بالوسـائل البرلمانية. وبينـما اقترح هيلز أن البرلـمان يجـب أن يحسـم مسـألة الخلافـة دون الملكـة، لكنـه لم يقـدم خطـة ملموسـة يمكنهم من خلالهـا القيام بذلك، صاغ ويليام سيسـيل مشروع قانون عملي من شـأنه أن ينشـئ فـترة خلو العرش البرلمانيـة في حالـة وفـاة إليزابيـث دون وريـث. يُعتقـد منذ فـترة طويلة أنه مؤيد مخلص لسياسـات إليزابيث الشخصية، وكان سيسيل في الواقع مؤيدًا توفيقيًـا تجـاوزت واجباتـه في الحفاظ عـلى الدولة التزامـه بخدمـة ملكتـه، كـما جـادل مؤخـرًا جون جاي وسـتيفن ألفورد. وباعتباره أقرب مستشاري إليزابيـث، فقـد فهـم ربـما يكـون أفضـل مـن أي شخص آخر، مدى صعوبة فرض يد إليزابيث على الخلافة. ومع وضع هـذا المأزق الحالي في الاعتبار، سعى إلى ضمان استقرار المملكة بعد ذلك كان هالز أيضًـا قد أمضى عامًا في الـبرج عندما وقع في قبضة سـقوط الحامـي سومرسـت في بداية عهـد ماري. وفـاة إليزابيـث. سـيحكم مجلـس سيسـيل خـلال فـترة ما بين العرش إنجلترا بدلاً من إليزابيث حتى يتمكـن البرلـمان من تحديـد الوريث المناسـب. من خـلال هذا الحل، كان سيسـيل يأمل في منع تراجع السـلطة الملكية الذي أدى تاريخيًـا إلى حرب أهلية وصراع على العرش.

عـلى الرغم مـن أن مشروع القانـون هذا لم يتم تقديمـه إلى البرلـمان مطلقًا، إلا أنه يوفـر نافذة على تصور سيسـيل للعلاقة بين الملكة والبرلمان في هذهِ اللحظـة الحاسـمة من عهد إليزابيث. يشـير المنطق الراديـكالي الذي يقوم عليـه مشروع القانون إلى أن البرلمان لديه سلطة فصل السلطة الإمبراطورية عن شخص الملكة من خلال القانون. وبدلاً من توريث أي مرشـح معين بعد وفاة إليزابيث، اقترحت فقرة سيسـيل أن يقيم جسـدها الإمبراطـوري في مجلس الدولـة حتـى يحين الوقـت الذي يحدد فيـه البرلمان الملـك التالي. في الواقع، أكد سيسـيل أنه من خلال القانون، يمكن للبرلمان تقسيم جسد الملكة.

في السـنوات مـا بـين ١٥٦٣ و١٥٦٦، وفي البرلـمان عـام ١٥٦٦، كـرر مستشـارون ذكـور آخـرون العديـد مـن حجـج هيلـز وسيسـيل في

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

محاولاتهم لتوجيه إليزابيث الضالة وتحفيز البرلمان على تأسيس الخلافة بموافقة الملكة أو بدونها. في الرسالة المعنونة والموجهة إلى السيدة النبيلة الملكة إليزابيث، والمحكمة العليا للبرلمان، أوضح ريتشارد سامبسون رؤيته لأوجه القصور في الملكة. وفقًا لسامبسون كانت إليزابيث غير جديرة بالثقة، ومتقلبة، وخجولة، وهي سمات سلبية شائعة لدى جميع النساء. لقد فشلت في الوفاء بوعدها الذي قطعته عام ١٥٦٣ بأنها ستتزوج، ويبدو أنها لم تكن قادرة على تقديم التزام ثابت تجاه أي من الخاطبين، وكانت حتى الآن خائفة جدًا من تسوية مسألة الخلافة الكبرى. باختصار، نظرًا لأن إليزابيث أثبتت عدم قدرتها على التصرف بما يحقق مصلحة إنجلترا، لجأ سامبسون، مثل هالز وأيلمر من قبله، إلى رجال البرلمان لتهدئة عدم كفاءتها. وأكد أنه إذا ضل الملوك، "فعندئذ لن يقف بدلاً من ذلك المستشارون الحكماء فحسب، بل على رأسهم التجمعات الكبيرة من هؤلاء الأشخاص المرخص لهم والمتمتعين بامتيازات مثل رجال البرلمان". من خلال اقتراح البرلمان كسلطة بديلة لإليزابيث، ذكر سامبسون صراحة ما كان يعنيه هيلز. لا يمكن فقط فالملكة لا تحكم بدون برلمانها، ولكن "في كثير من الأحيان [ينبغي] أن يحكموها ردًا على مجموعة الكتابات المتصاعدة التي شجعتهم على اتخاذ مبادرة مستقلة بشأن الخلافة، وافق اللوردات والعموم، الذين يشكلون برلمان عام ١٥٦٦، على اتخاذ خطوة غير مسبوقة تتمثل في تقديم تشريع بشأن الخلافة دون مباركة الملكة. يحتوي الخطاب الذي اقترح مسار العمل هذا على حجج مألوفة تؤكد الآثار العامة، وليس الخاصة، للخلافة، وخطر المملكة دون خليفة معروف، وعدم قدرة إليزابيث على فهم الحقائق السياسية، وواجب البرلمان في تقديم المشورة ويجب إجبار الملكة على تأسيس الخلافة بكل سرعة اللازمة.

منحت إليزابيث قدرًا معينًا من الوكالة للسيطرة على الأمة الإنجليزية طالما التزمت بالقانون ونصائح مستشاريها. وكما حذرت إحدى مسابقة ملكة جمالها، فإن هذهِ الوكالة لن تكون مضمونة إلا طالما استمرت في ذلك. لإظهار وضعها الاستثنائي. في عام ١٥٦٣، أدى فشل إليزابيث في الزواج وإنجاب الأطفال إلى تشويه صورتها كاستثناء من القاعدة، مما دفع البرلمان إلى مقارنتها بإليزابيث الأكثر إثارة للإعجاب في الكتاب المقدس والتي كانت سلبية ومسؤولة.

قبلت بفرح واجباتها كزوجة وأم. وهكذا، بين عامي ١٥٥٩ و١٥٦٣، برزت الأنوثة التابعة لإليزابيث إلى الواجهة بقوة أكبر والتي كانت راغبة بالزواج من دادلي، مما طغى على هويتها كحاكمة إمبراطورية مستقلة. بحلول عام ١٥٦٦، تم تصوير إليزابيث مرة أخرى مجازيًا على أنها تملك الفاعلية، لكن هذهِ الفاعلية كانت

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

سلبية بالتأكيد ومرتبطة بشكل لا ينفصم بجنسها الأضعف المزعوم. وأشار أحد أعضاء البرلمان إلى أن إليزابيث، بصفتها الفاتنة حواء، فشلت في حماية مصالح أمتها، وتلاعبت بأعضاء مجلسها الذكور لحملهم على الالتزام بسياسات الخلافة غير الحكيمة[٦٨].

على الرغم من أن نوابها أكد البرلمان على نقاط الضعف في جسدها الطبيعي باعتبارها من نسل حواء، إلا أن إليزابيث استجابت لطلب نائبها عام ١٥٦٦ من خلال الإشارة إلى جسدها السياسي الذكوري. وقارنت نفسها بوالدها النبيل، قائلة: "لقد ظننت أنني كوني امرأة ولكن لدي شجاعة جيدة مسؤولة عن مكانتي مثل والدي دائمً. لن أُجبر أبدًا بالعنف على القيام بأي شيء.» ثم انتقدت أقدام الهيئة السياسية، البرلمان، لمحاولتها توجيه الرئيس، ملكهم، وبالتالي محاولة إعادة تنظيم العلاقة بين التاج والملك[٦٩]. كانت هذهِ الكلمات جزءًا من خطاب ألقته إليزابيث أمام مجلس مشترك للوردات والعموم، تمهيدًا لمسودة مشروع قانون ومن خلال هذا الخطاب، قامت بتحييد التهديد المتمثل في العمل المستقل للبرلمان، معلنة أنها لن «تضطر بالعنف إلى القيام بأي شيء».

ومع ذلك، بحلول عام ١٥٧١، اعترفت إليزابيث أخيرًا بأن تسوية الخلافة كانت مسألة يجب أن تقررها الملكة في البرلمان. وكما جاء في قانون الخيانة في ذلك العام، فإن أي شخص ينكر أن «السيدة إليزابيث، بسلطة برلمان إنجلترا، قادرة على سن قوانين وتشريعات ذات قوة وصلاحية كافية للحد من التاج وربطه بإنكلترا. «هذا العالم» سيكون مذنبًا بارتكاب جريمة الخيانة العظمى. في بعض النواحي. اعترفت إليزابيث بأن البرلمان يجب أن يلعب دورًا تشريعيًا في الخلافة كما فعلوا في عهد هنري. ومع ذلك، كانت رغبة هنري في حسم خلافته في البرلمان حيث فضلت إليزابيث التعامل مع الخلافة على أنها مسألة خاصة بهاأسرار الحكومة ومن هذا المنظور، تجاوزت العلاقة بين إليزابيث وبرلماناتها بكثير سابقة هنري. وافقت برلمانات هنري على إجراءات خلافته غير المتسقة، وقبلت زوجاته العديدات بشكل سلبي، بل ومنحت هنري سلطة تغيير الخلافة من خلال وصيته الأخيرة. لم تُمنح إليزابيث أيًا من هذهِ الامتيازات من قبل البرلمان عارضت باستمرار تفضيلها للبقاء عازبة وبدون أطفال، وأحبطت بشدة رغبتها في ترك الخلافة غير مستقرة. وبالانتقال إلى البرلمان المكون من الذكور فقط للتخفيف من ملكية إليزابيث، اقترح رجال مثل جون إيلمر، وجون هالز، وريتشارد سامبسون، ووليام سيسيل على التوالي، أن البرلمان يجب أن يحد من سيادة إليزابيث، ويبدأ تشريع الخلافة من تلقاء نفسه، ويسوي الخلافة بدون الملكة. وبموجب القانون، نقل السلطة إلى مجلس الدولة في حالة وفاة

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

إليزابيث دون وريث. في ظل حكم أنثى، لم يعد أعضاء البرلمان الذكور شركاء صامتين في عملية الحكم، بل أصبحوا قوة نشطة مستعدة لتحدي سياسات ملكاتهم إذا اعتقدوا أنهم يهددون الحفاظ على المملكة. على الرغم من أن هنري كان مسؤولاً عن إشراك البرلمان في تقرير الخلافة الملكية، إلا أن جنس إليزابيث وسياساتها المتدنية فيما يبدو بشأن الخلافة أدى إلى وصول التناقض إلى ذروته. خلال حكم إليزابيث، احتدم الصراع السياسي بين التاج والبرلمان بالتالي فقد اضيفت في عهد آل تيودور وبداية عهد آل ستيوارت اختصاصات اخرى للبرلمان لم تعرف من قبل كالأشراف ومراقبة فرض الضرائب[٧٠]

## الخاتمة

مر البرلمان الإنكليزي في زمن آل تيودور بمراحل تكوينية إلى الوصل إلى اعلى الهرم المرحلة الاولى هي المرحلة التي سبقت آل تيودور ويمكن تقسيمها إلى:

المرحلة الأولى (١٢١٥-١٢٦٥): في هذهِ المرحلة، كان البرلمان عبارة عن اجتماعات غير منتظمة للنبلاء والبارونات لمناقشة القضايا السياسية اما المرحلة الثانية (١٢٦٥-١٣٢٧): في هذهِ المرحلة، تم تشكيل مجلس العموم، الذي كان يتكون من ممثلين عن المدن والمقاطعات وباجتماعات دورية منضمة يتفق على تاريخ ومكان انعقادها بشكل مسبق اما المرحلة الثالثة (١٣٢٧-١٤٨٥): في هذهِ المرحلة، أصبح البرلمان أكثر قوة، وأصبح قادرًا على فرض سيطرته على الملك وفرض الاستشارات وبعض المقترحات التي كثير ما كان الملك يلجئ إلى حضور البرلمان من احل اخذ الموافقة. اما المرحلة الرابعة (١٤٨٥-١٦٠٣): في هذهِ المرحلة، كانت هناك سلسلة من الحروب دينية الإنجليزية، التي انتهت بفرض البرلمان السيطرة على الحكومة. لأحداث المهمة

اما المهام التي اوكلت إلى البرلمان كانت الوظيفة الأساسية للمجلس الملكي هي تقديم المشورة للملك في بادئ الامر وكثيرًا ما حضر هنري السابع اجتماعات مجلسه المستمر، وتدخل شخصيًا في النقاش أيضًا، ولكن كان من النادر جدًا بعد

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

عـام ١٥٤٠ أن يحـضر أي من خلفائـه اجتماعًا وفي عهد إليزابيث، اعترف روبرت دودلي، إيرل ليستر، الذي كان مستشارًا خاصًا منذ عام ١٥٦٢، في عام ١٥٧٨ اعـادت إليزابيث مجلـس الملكة الخاص إلى مـا كان علية وبلغ عدد مجلسـها المبكـر ١٨ بحلول نهايـة عام ١٥٥٨ وكان من الممكن أن يصل إلى١٩ لو لم يمت السير توماس شاين بعد وقت قصير من ترقيتـه. كان الإجمـالي يحـوم تحت علامـة ٢٠ حتى أكتوبـر ١٥٧١، عندمـا بدأ في الانخفـاض في يناير ١٥٧٣، ثم تعافى بما فيه الكفاية بعد ذلك ليصل إلى ٢٠، وهو أعلى رقم في العصر الإليزابيثي تم تحقيقه في سبتمبر ١٥٨٦. ثم بدأ الانخفاض وهكذا.

## الهوامش

1. Mark W. Cummins, The Tudors and their Parliaments, University of Richmond, 1976, P.13
2. Leander Heldring, James A. Robinson, and Sebastian Vollmer, The Economic Effects of the English Parliamentary Enclosures, 2022, pp22-26.
3. Lauri Bauer Coleman, Parliament and the Tudor Succession Crisis. The College of William and Mary in Virginia, Masters of Arts. 1999. p9.
4. Dr David J. Crankshaw, The Tudor Privy Council c. 1540–1603, King's College, London, p.13
5. Leander Heldring, and others, Op. Cit, p.31.

٦. طالـب محيبـس الوائـلي، البرلمـان الإنكليـزي خـلال العصر الوسـيط النشـاءة والتطور. مجلة لارك للفلسـفة واللسـانيات والعلـوم الاجتماعيـة، جامعـة واسـط، العدد:٢ السنة: ٢٠١٠، ص،١٦

7.Lauri Bauer Coleman, Op. Cit, P9.

8. https://ar.wikipedia.org

9.Mark W. Cummins, Op. Cit, p.18.

١٠.نجـم عبـود فيصـل، النظـام البرلماني الإنكليـزي، مجلة جامعـة تكريـت للحقـوق، السـنة (٥ ) (المجلـد: ٥ ) (العدد :٣ ) (الجز: ١)، ٢٠٢١،ص ٣١٧،

11. Dr.Rudolf gneist,English parliament in its transformations through a thousand years, University of Berlin,1886, p.45
12. Dr David J. Crankshaw, Op. Cit,p.29

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

13.Mark W. Cummins, Op.Cit,21

١٤. محمد لطفي زكريا الشيمي، النظام البرلماني (البرلمان الإنكليزي أنموذجا) جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، دت، ص ٤٢.

15.Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,p.12

16.Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.39

17.Dr David J. Crankshaw,, Op.Cit,p.30

18.Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.36

19.Mark W. Cummins, Op.Cit,30

20.Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,15

٢١.أحمد عبد اللطيف إبراهيم السيد، تاريخ النظام السياسي البرلماني الإنجليزي، مكتبة القانون والاقتصاد، الطبعة الاولى،الرياض،٢٠١٤،ص ٢٩.

22.Dr David J. Crankshaw, Op.Cit,p.38

23.Leander Heldring, and others, Op.Cit,p42

24.Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.39

٢٥. هو واحد من أبرز ملوك إنجلترا وثان ملوكها ا، وقد ترك بصمة عميقة على تاريخ انكلترا. عُرف بحكمه الطويل والمثير للجدل، حيث شهد عهده تحولات دراماتيكية في الدين والسياسة في إنجلترا والزواج المتعدد الذي ادى إلى انفصال عن كنيسة روما للمزيد ينظر إلى:

Dictionary Of Arts, Sciences, Literature and GENERALINFORMATION New York,1891, p125.

26. Mark W. Cummins, Op.Cit,35

27. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.51

28. Lauri Bauer Coleman,, Op.Cit,18

29. Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.51

30. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.41

31. Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.48

32. Mark W. Cummins, Op.Cit,39

33. Dr David J. Crankshaw,, Op.Cit,p.41

34. Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.49

35. Lauri Bauer Coleman,, Op.Cit,20

36. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.56

37. Ibid, p.61.

38. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.45

39. Mark W. Cummins, Op.Cit,30

40. Mark W. Cummins, Op.Cit,36

41. Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,25

42. Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.74

43. Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,22

44. Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,37

45. Dr David J. Crankshaw, Op.Cit,p.47

46. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.64

47. Mark W. Cummins, Op.Cit,40

٤٨. ربيع حيدر طاهر الموسوي، تطور البرلمان البريطاني ١٩١١ – ١٩٤٩، اطروحة دكتوراه، وجامعة بغداد – كلية الآداب – قسم التاريخ، ٢٠٠٧، ص١٤.

49. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.49

50. Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,29

51. Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.71

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات التأريخية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات تأريخية في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6376
Info@baytalhikma.iq

52. Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.54

53. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.62

54. Dr David J. Crankshaw,, Op.Cit,p.50

55. Mark W. Cummins, Op.Cit,49

56. Mark W. Cummins, Op.Cit,40

57. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.50

58. Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,24

٥٩. هـ.ج. ولز، معالم تاريخ الإنسانية، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، (المجلد الرابع)،د:ت،د:ط،ص، ٢١

60. Dr David J. Crankshaw,, Op.Cit,p.52

61. Leander Heldring, and others, Op.Cit,p.59

62. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.70

63. Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,36

64. Ibid,p.40

65. Dr.Rudolf gneist, Op.Cit,p.58

66. Mark W. Cummins, Op.Cit,50

٦٧. هـ.ج. ولز، المصدر السابق ص٢٣

٦٨. ليديا هويت فارمر، اشهر ملكات التاريخ، دار الكتب العربي، د:ت، ص ١٠٢

69.Lauri Bauer Coleman, Op.Cit,31

٧٠. موسى محمد آل طويرش، التطور الديمقراطي في بريطانيا ١٠٦٦ – ١٩٠١: دروس في الوطنية والبناء السلمي، دار المعز للطباعة والنشر، المملكة الهاشمية الاردنية، الطبعة الاولى،٢٠١٦، ص٨٢.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Historical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
ISSN.2223-6376
Info@baytalhikma.iq

# The role of the English Parliament during the Tudor era

**Abdul Mohsen Abdul Amir Ibrahim**

## ABSTRACT

The Tudor era witnessed a decisive shift in the role of the English Parliament, as Parliament moved from being a mere tool in the hands of the king to fulfill his desires to being a legislative force with increasing influence in state affairs and deciding and voting on laws, as Parliament's powers expanded and Parliament's ability to enact laws and approve taxes increased, which reduced the king's authority to make decisions absolutely, and Parliament had a greater role in monitoring the government and holding it accountable and stopping some laws that negatively affected the country. The relationship between Parliament and the Tudor kings witnessed great fluctuations, between cooperation at times and conflict at other times at first, and this conflict contributed to determining the limits of the powers of both Parliament and the king, and Parliament played a decisive role in religious reform in England. The English Parliament developed and became effective under the rule of the Tudors if laws were issued with full legitimacy and the approval of Parliament.

Keywords: Parliament, King, Tudor.